

وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

أقاويلُ لُغويَّةٌ معاصرةٌ



د. عبد النّاصر إسماعيل عسّاف

أقاويلُ لُغويَّةٌ معاصرةٌ

- ١ -

قضايا لغوية

(٣٠)

د. عبد النَّاصر إِسماعيل عسَّاف

أقاويلُ لُغويَّةٌ معاصرةٌ

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة – دمشق ٢٠٢٠

قضايا لُغويَّة
العـدد (٣٠)
٢٠٢٠م

أقاويلُ لُغويَّةٌ معاصرةٌ: / عبد الناصر إسماعيل عساف. - دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٢٠م. - ٨٤ص؛ ٢٠ سم. (قضايا لغوية؛ العدد ٣٠).

١ - ٤١٢,٤ ع س ا أ ٢ - العنوان ٣ - عساف ٤ - السلسلة

مكتبة الأسد

تناولتُ في هذا الكُتيِّب ما قاله بعضُ المعاصرين في بعض الألفاظ والأساليب والتراكيب التي يستعملها الناس، من (أقاويل) لم تأخذ بِعُرا الحقيقة، إذ لم تستند إلى ما تطمئنّ النفس إليه من دليل قاطع أو بيّنة صحيحة، ولم تُبنَ على منهج علميٍّ مسدّد؛ فكان فيها ما كان من تغليطِ الصحيح الفصيح، أو الحكمِ على بعض ذلك بما قد يفضي إلى التخطئة أو النبز؛ لبيان عوار تلك الأقاويل بالدليل والبيّنة، ووضعِ تلك الألفاظ والأساليب والتراكيب التي غلّطها أولئك المعاصرون أو وسموها بما قد يفضي إلى التخطئة = في موضعها المناسب.

وذلك بعض ما ينبغي لترميم بعض أجزاء الحقيقة، ومؤازرة المنهج، وخدمة اللغة العربيّة، واحترام العقل. وبهذه قد تكتمل صورة يحب لها بعض الناس أن تكتمل، وتقع من النفس موقع الاستحسان.

مُقَدِّمَة

كان ممّا خدم المعاصرون به اللغة العربية في زماننا أن نظروا فيما جرى ويجري على ألسنة المعاصرين والمحدَثين من أساليب التعبير ووجوه القول، يرصدون ما فيها من (انزياح) عن النمط المأثور المألوف في الدلالة والبنية والتركيب والأسلوب، وينبّهون على ما كان من ذلك مخالفاً لما وقر في أنفسهم أو تردّد في كتب العربية من وجوه الاستعمال وأساليب القول، وضوابط وقوانين تحكم الاستعمال اللغويّ الصحيح؛ ويصحّحونه على وجهه.

وقد كان لهم في ذلك طرائقُ ومناهجُ، وكان لهم من ذلك مقالات ودراسات وكتب ومعجمات، وكان وراء ما كان من ذلك -وما يزال - حرصٌ على اللغة العربية، وسعيٌ إلى حفظها ممّا يشوبها، ورصدُ ما يطرأ عليها من صور التطوّر الحادثة؛ لضبطها من فوضى الانفلات، وردّها إلى جادّة النظام اللغويّ المنضبط.

وتبدو لك صنائع القوم في ذلك أهاجي يثرّبون فيها الخطأ ويبدون عواره؛ وأماديح يحتفلون فيها بالصواب وينوّهون به؛ مرامهم في ذلك المساهمة في تطهير اللغة المستعملة السائدة من وجوه الفساد الشائعة.

وقد كان لذلك فوائدُ جمّةٌ لا تُنكَر؛ بيد أنّ بعض ما صدر عن حركة التصحيح اللغويّ - وما يزال - غفَل فيه أولئك الحماة الحرصاء عن الواقع اللغويّ الصحيح بامتداداته التاريخيّة الواسعة، ولم يرعَوا الحقيقة اللغوية تامّة، فكان منهم بذلك تغليطُ بعض ما هو صحيح فصيح، أو جائز جوازاً حسناً؛ أو وسمُه بأحكام وأوصاف مآلها عند أصحاب (الحساسيات العالية) إلى النبز والتخطئة والنبذ.

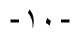
ومثل ذلك عند التحقيق يُصّنَف في باب «الأقاويل»؛ لأنّها آراء ليس لها سمة العلم الصحيح المؤكّد؛ ولم تُؤسّس على منهج علميّ محكم تطمئنّ إليه النفس؛ فهي لا تمتّ إلى الحقيقة بصلة قوية، ولا تعبّر عنها.

وبعض هذه الأقاويل ليس له إرث تاريخيّ يُعتَدّ به ويُستنَد

فيها إليه، بل هي آراء منبتّة، من بنات أفكار المعاصرين، لم يؤثَر عن أحد من العلماء المتقدِّمين نعلمه شيء فيها يؤيّدها وينصرها. وهو ما أردته هنا بوصف «المعاصرة».

ومن ثمّ كان من الواجب التنبيه على ما كان من ذلك القبيل وتصحيحه، ففي ذلك كما لا يخفى ردُّ الأشياء إلى سِكّتها، وترميم بعض أجزاء الحقيقة ترميماً يساعدنا في احترامها، وفي خدمة اللغة العربية خدمة يكون للعلم فيها راية عالية، بعيداً عن الأهواء والآراء ووساوس النفس البشريّة.

وهذه بعض تلك «الأقاويل اللغويّة المعاصرة»، وما بدا لي فيها بالدليل والبيّنة، موصولة بما اتّصلت به من تراكيب وأساليب رُتِّبت ترتيباً هجائياً بحسب صدورها (أوائلها)، ومن ألفاظ رُتِّبت بحسب اشتقاقها.



أحد شعراء العصر

تحفّظ الدكتور إبراهيم السامرائي (ت٢٠٠١م) في بعض كلامه[1] من استعمال كلمة «أحد» في قول القائل: «الأخطل أحد أبرز شعراء العصر الأموي»؛ وعقَّب عليه بقوله: «لو قال المحرّر: الأخطل من أبرز شعراء العصر الأموي؛ لاحترم ما درج عليه أهل العربيّة. إنّ «من» الجارّة تؤدّي المراد، وأمّا قول المحرّر فهو من الأساليب المترجمة».

هكذا قال. وليس للمرء أن يسلّم بما قال ويطمئنّ إليه. لا شكّ أنّ استعمال «من» التبعيضية في هذا التركيب للتعبير عن المراد صحيح فصيح، لا ينبغي أن يماريَ فيه أحد، والشواهد عليه من كتب التراث متظافرة؛ لكن التعبير عن ذلك بكلمة «أحد» ليس فيه عند التأمّل والتحقيق ما يزريه؛ فكيف إذا كان مثله مسموعاً قديماً، وشواهده من كتب التراث كثيرة جدّاً؟.

ومن الأمثلة الدالّة على ذلك:

---

(١) معجميات، د. إبراهيم السامرائي، ٢٢.

- قولُ ابن قتيبة **(ت ٢٧٦هـ)**[١]**:** «وكان لأبي ذؤيب ابنٌ يقال له مازنُ بن خويلد، ويكنى أبا شهاب، وهو **أحد** شعراء هذيل».

وقوله: «وأخوه أبو جندب بن مرّة أيضاً، **أحد** شعراء هذيل المعدودين».

- وقولُ ابن المعتز **(ت ٢٩٦هـ)**[٢]**:** «كان أبو الشِّيص أحد شعراء الرشيد ممن قد مدحه مدائح كثيرة».

وروى عن «محمد بن أبي يونس قال: كان أبو العميثل **أحد** شعراء طاهر، وكان يقدّمه ويؤثره،...».

وقولُ ابن دريد **(ت٣٢١هـ)**[٣]**:** «ومن رجال بني الأدرم عَوف ابن دهر بن تيمٍ الشاعر، **أحد** شعراء قريش».

وقولُه أيضاً[٤]**:** «والممزَّق العَبْدي: **أحد** شعراء عبد القَيْس، مَعْرُوف، وسُمّي مـُمزَّقاً بقوله:

---

(١) الشعر والشعراء، ابن قتيبة، على التوالي: ٢/٦٥٧، و٦٦٤.

(٢) طبقات الشعراء، ابن المعتز، على التوالي: ٧٤، ٢٨٧.

(٣) الاشتقاق، ابن دريد، ١٠٦. وانظر فيه أيضاً: ٥٥٨، ٥٥٩.

(٤) جمهرة اللغة، ابن دريد، **(**زقم**)** ٢/٨٢٣. وانظر أيضاً فيه: ١/١٤١، ٢٢٣، ٥٢٤، ٥٥٣، ٢/٦٨٣، ٨٠٢.

فـإن كنـتُ مَـأكُـولاً فكُـن خَـيْرَ آكـلٍ

وإلّا فـأدرِكنــي ولـمّـــا أُمَـــزَّقِ»

ومن أمثلة ذلك في بعض المعاجم[1]: «سُنَيع الطُّهَويُّ: أحد الرِّجال المشهورين بالجمال، الَّذين كانوا إذا وردوا المواسم، أمرتهم قُرَيْش أن يتلثَّموا، مخافة فتنة النّساء بهم».

ولو أخذتَ تبحث في كتب التراث العربي عن اقتران هذه الكلمة «أحد» بكلمة «علماء» أو «أدباء» أو «رجال» أو «شعراء» ونحو ذلك اقتران إضافة، أكان المضاف إليه معرّفاً بالإضافة أو بالتعريف؛ لوجدت عشراتِ الشواهد والأمثلة الموافقة.

وما من شكّ في أنّ استعمال ذلك في كلام القدماء، وورود أمثلته في كتب القدماء بكثرة، ينفيان ذلك الحكم الذي بذله الدكتور السامرّائي دون بيّنة، وقرّر فيه أنّ تعبير الكاتب الذي قامت فيه كلمة «أحد» مقام «من» الجارّة «من الأساليب المترجمة»، ويدلّان على صحّة هذا الاستعمال وفصاحته.

---

(١) انظر مثلاً: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (سنع) ١/ ٤٩٥.

تحقّق من الشيء

ورد الفعل «تَحَقَّقَ» في معاجم العربيّة لازماً في نحو: تحقَّق الأمرُ: إذا صحّ، ومتعدّياً بنفسه في نحو: تحقَّقَ الأمرَ.

ذكرت المعاجم هذين الوجهين واقتصرت عليهما اقتصاراً كان وراء ما ذهب إليه بعضُ النقّاد اللغويّين والباحثين من منع تعديته بحرف الجرّ «من»، وتخطئة ذلك فيما يرد من استعمال الناس، نحو: تحقّقَ من نجاحه. وديدنُ أولئك المانعين والمخطّئين في الحظر والتخطئة يمتد إلى أزيدَ من ثمانين سنة.

ومن أقدم من خطّأ تعديةَ الفعل «تحقَّقَ» بحرف الجرّ «من» الأستاذ أحمد العوامري (ت ١٩٥٤م)، فقد نصّ[1] على ذلك إلّا أن تضمّنه معنى «تمكَّن» مثلاً لغرض بلاغيّ، فحينئذ يجوز أن يقال: تحقَّقْتُ من الشيء.

---

(١) بحوث وتحقيقات لغوية متنوعة، أحمد العوامري، مجلة مجمع اللغة العربيّة الملكي، القاهرة، ١٩٣٤، ١/١٤٥.

وكان د. مصطفى جواد (ت١٩٦٩م) من أولئك المخطّئين؛ إذ منع[1] أن يقالَ: متحقِّقٌ منه، وتحقَّقْتُ منه؛ ورأى أن يقال: متحقِّقٌ له، وتحقَّقْتُه؛ لأنّه متعدٍّ بنفسه، بمعنى اطّلعْتُ عليه حقَّ الاطِّلاع.

لكنّ البحث في كتب التراث يدلّنا على أنّ هذه التعدية قديمة غير طارئة، يمتدّ استعمالها إلى القرن الرابع الهجريّ.

ومن شواهد قديم استعمالها:

- قال الناصر الأمويّ عبد الرحمن بن محمد (ت٣٥٠هـ) في جواب له إلى سعيد بن المنذر[2]: «مهما **تحقَّقْتَ من** غدر بني حفصون ومكرهم، فزد فيه بصيرة، واثبت على تحقيقك».

- وقال السهيلي (ت٥٨١هـ)[3]: «ذكر النّقّاشُ أنّه أسلم لـمّا **تَحقّقَ من** صفات محمّدٍ (ﷺ) في التوراة، وأنّه هو، وليس في سيرة ابن إسحاق ذِكْرُ إسلامه».

---

(١) قل ولا تقل، د. مصطفى جواد، ٢/ ٤٧.

(٢) المغرب في حُلَى المغرب، ابن سعيد المغربي الأندلسي، ١/ ١٨٤.

(٣) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، السهيلي، ٤/ ٣٩٧. والنّقّاش فيه قد يكون محمد بن الحسن ، أبا بكر النقاش (ت٣٥١هـ).

- وقال القشيري **(ت ٤٦٥ هـ)** [١]**:** «وقد علم اللعين أنه لا سبيل له إليهم بالإغواء لـمّا **تحقَّقَ من** عناية الحقّ بشأنهم»**.**

ـ وقال**:** «من ساعدته العناية الأزلية حُفِظ عند معاملاته مما يكون وبالاً عليه يوم حسابه، ومن أبلاه بحكمه ردّه وأمهله، ثم تركه وعملَه، فإذا استوفى أجله عرف ما ضيّعه وأهمله، ويومئذ يحكِّمه في حال نفسه، وهو لا محالة يحكُم بنفسه باستحقاقه لعذابه عند ما **يتحقَّق من** قبيح أعماله...»**.**

- وقال عبد الملك الجويني **(ت ٤٧٨ هـ)** [٢]**:** «لا نوجب عليه إخراج الزكاة عن ماله الغائب ما لم يكن على **تحقُّقٍ من** بقائه»**.**

- وقال الملك الصالح **(ت٥٧٥هـ)** يجيب أسامة بن منقذ[٣]**:**

---

(١) لطائف الإشارات = تفسير القشيري، عبد الكريم بن هوازن القشيري، على التوالي ٢/ ٢٧١، ٣٤٠.

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك الجويني، ١٥ /٥٠٣ .

(٣) ديوان الأمير الفارس أسامة بن منقذ، ١٨٢.

قرطستَ رمياً وكم رامٍ بأسهمه
إذا تُحقِّقَ منه يسلمُ الهدفُ

هذه النصوص وما إليها تدلّك على أنّ تعدية الفعل «تحقَّقَ» وتصريفاته ومشتقّاته بحرف الجرّ «من» ليست تعدية محدَثة أو طارئة، بل هي تعدية قديمة تؤذن بصحة استعمال المعاصرين الذي يعدّون فيه هذا الفعل وتصريفاته ومشتقّاته بـ«من». ويؤكّد ذلك انتفاءُ ورود ما يدلّ على اعتراض القدماء وانتقادهم لهذا الوجه من الاستعمال.

وإلى ذلك يدلّك البحث على وجه آخر من وجوه تعدية الفعل «تحقّقَ»، وهو تعديته بالباء. وهذا الوجه ورد به الاستعمال كثيراً. وهذه بعض الأمثلة الدالّة على ذلك:

- من كلام رجل يخاطب بشراً الحافي (ت٢٢٧هـ)[1]: «يا أبا نصر: انقبضْتَ عن أخذ البرّ من يد الخلق لإقامة الجاه، فإن كنتَ **متحقِّقاً بالزهد** منصرفاً عنِ الدّنيا، فخُذ من أيديهم ليمتحي جاهك عندهم، وأخرج ما يعطونك إلى الفقراء، وكن بعقد التّوكُّل تأخذ قوتك من الغيب».

(١) طبقات الصوفية، أبو عبد الرحمن السلمي، ٥١ .

- وقال أبو حيّان التوحيدي **(**ت نحو ٤٠٠هـ**)**[1]**:** «وكان ثقةً صدوقاً عالماً شديد **التحقّق بالحكمة**،».

- وقال الراغب **(**ت نحو ٤٢٥هـ**)**[2]**:** «ونبّه أن اتباع الهوى بعد **التحقُّق بالعلم** يدخل متحرِّيه في جملة الظلمة، .».

- وقال القشيري[3]**:** «ويقال**:** إنّ الجاحد للحقّ **-** مع **تحقُّقه به -** أقبح حالة من الجاهل به المقصّر في تعريفه».

وإذا كانت تعدية الفعل «تحقّق» بنفسه أو بـ «من» دالّة على معرفة حقيقة الشيء والتثبت إلى حدّ من اليقين، فإنّ تعدية هذا الفعل كما يدلّ تأمّل هذه الأمثلة المتظافرة وغيرها إلى معموله **(**مفعوله**)** بالباء **=** معناه بلوغ حقيقة متعلّقه أبلغَ ما يكون ذلك

(١**)** البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، ٧**/**٢٥٢ .

(٢**)** تفسير الراغب الأصفهاني، الجزء الأول **(**المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة **)**، على التوالي**:** ١**/**٢٠٣،٣٣٧**.** وتقدير وفاته بما ورد هنا هو ما انتهى إليه أ**.** صفوان داوودي في تحقيق كتاب الراغب **(**مفردات ألفاظ القرآن**)**، ص ٢٤**-**٢٦**.**

(٣**)** لطائف الإشارات، القشيري، ١**/**٥٧٠**.**وانظر فيه أيضاً**:** ١**/**١٠٢، ١٩٦، ٢٤٠،٣٩٦،**....**

وأوفاه، وإدراك حدوده واستيعابه؛ فإذا قيل مثلاً: تحقّق بالعلم؛ كان معناه: بلغ حقيقته ووصل فيه إلى حدّ اليقين، حتى كأنّه جُبِل عليه، واختصّ به وأتقنه، فأدرك حدوده واستوعبه وانتهى إلى غايته العليا، ولا يكون ذلك إلّا بعد ملازمة ومعاناة واجتهاد.

وورد أيضاً متعدّياً بحرف الجرّ «في» تعديةً ربّما كانت من قبيل نيابة «في» عن الباء. وهذه بعض الأمثلة الدالّة على ذلك، وبعضها يرقى إلى زمن الاحتجاج أو قريباً منه:

- «قيل للشافعيّ رحمه الله[1]: متى يكون الرجل عالماً؟ قال: إذا تحقَّق في علم الدين، فعلمه وتعرّض لسائر العلوم فنظر فيما فاته، فعند ذلك يكون عالماً».

- وقال السريُّ (ت٢٥٣هـ)[2]: «الشوق أجلُّ مقام للعارف إذا تحقَّق فيه، وإذا تحقَّق في الشوق لها عن كلّ شيء يشغله عمّن يشتاق إليه».

---

(١) إحياء علوم الدين، الغزالي، ١/ ٢٦.

(٢) الرسالة القشيرية، عبد الكريم بن هوازن القشيري، ٢/ ٤٩٩.

-«وقال حمدون (ت٢٧١هـ)[١]: من **تحقَّقَ في** حال لا يخبر عنه».

- وقال إبراهيم بن شيبان (ت٣٣٧هـ) [٢]: «من أراد أن يكون حرّاً من الكون فلْيخلص في عبادة ربّه، فمن **تحقَّق في** عبادة ربّه صار حراً ممّا سواه».

- وقال ابن عليان[٣]: «من لم **يتَحَقَّق في** وِداد ربّه ومحبّته جعل مكان الوفاء في المحبّة غدراً، ومكان الألفة نفاراً».

والفعل «تحقّق» إذا تعدّى بحرف الجرّ «في» كان معناه عند التأمل كمعناه إذا تعدّى بالباء. وهذا ممّا يؤيّد أن تكون «في» في هذه التعدية نائبة عن الباء. وتعدية الفعل وتصريفاته ومشتقاته بهذين الحرفين: «الباء - في» كما تدلّ النصوص من فصيح الاستعمال، أو ما هو كالفصيح.

ومن المفيد أن تعلم أنّ وصول بعض مشتقّات الفعل «تحقّق» كاسم الفاعل مثلاً إلى معموله (مفعوله) باللام وصولاً يكون به

---

(١) طبقات الصوفية، أبو عبد الرحمن السلمي،١١١.

(٢) المصدر نفسه، ٣٠٥. وانظر: حلية الأولياء، أبو نعيم الأصبهاني، ١٠ /٣٦١.

(٣) طبقات الصوفية، ٣١٥ .

تمام المعنى، لا يدلّ على تعدية الفعل في هذا المعنى باللام؛ لأنّ اللام المعدّيةَ في هذه الحالة عند التحقيق لامُ التقوية التي تصل العاملَ الضعيف بمعموله إمّا لتأخّره وإمّا لكونه فرعاً في بابه.

ومن الأمثلة الدالّة على ذلك :

- قول الخطيب البغدادي **(ت ٤٦٣هـ)**[١]**:** «ويدُلُّ عليه أيضًا أنّ الذي يقتضيهِ ظاهرُ العدالة ألّا يقول الراوي من الصحابة**:** أمَرَ رسولُ الله **(ﷺ)**بكذا، أو قال كذا، إلّا وهو عالم **مُتحقِّقٌ لقول** ما أضاف إليه، وإذا روى له الواحدُ والاثنان ذلك لم يكن عالماً ولا **مُتحقِّقًا لأمره** وقوله، **...»**.

- «ومن إنشاء لسان الدين ابن الخطيب رحمه الله تعالى، عن سلطان الأندلس إلى سلطان فاس المريني[٢]**:...** فوليُّه **متحقِّقٌ لإفادته،** وعدوُّه مرتقب لإبادته،**...».**

---

(١) الكفاية في علم الرواية ،الخطيب البغدادي، ٤١٩.

(٢) نفح الطيب، المقري، ٤ **/** ٤٢٠ .

السبب الرئيسي، والقضية الرئيسية

من وجوه التعبير المألوفة في زماننا منذ عقود الوصفُ بـ «الرئيسيّ» و«الرئيسية» في نحو: «الأمر الرئيسيّ» و«القضيّة الرئيسيّة»، وهما وصفان منسوبان إلى «الرئيس». وقد أنكر ذلك كثير من الباحثين والمشتغلين بالتصحيح اللغويّ، وجعلوا يغلّطون ذلك وينهَون عنه.

وأوّل من قال بذلك فيما أعلم الدكتور مصطفى جواد الذي نهى عن استعمالهما، وأوجب حذف ياء النسبة منهما، وعلّل ذلك بقوله[1]: «لأنّ الرئيس والرئيسة في هاتين العبارتين وأمثالهما هما من الصفات المصوغة على وزن «فعيل»، ومؤنّثه «فعيلة».... أمّا إضافة الياء المشدّدة إلى الصفة كأن يقال: «الرئيسيّ والرئيسيّة» فليست من الاستعمالات العربيّة. ثمّ إنّ إضافة الياء المشدّدة التي هي ياء النسبة ليست قياسيّة في غير النسبة، وقول الراجز:

---

(١) قل ولا تقل، د. مصطفى جواد، ١ /١٤٧ - ١٤٨.

والدهر بالإنسان دوّاريّ

هو من قبيل الضرائر».

ثمّ استدلّ ببعض ما جاءت فيه الصفة خلوة من تلك الياء من كلام القدماء، كالشريف الرضيّ في كتابه (المجازات النبوية): «لأنّ القلب سيّد الأعضاء الرئيسة، والأحناء الشريفة».

ثمّ قال: «وقد رأيت هذا الخطأ، أعني استعمال النسبة لغير باعث عليها ولا ملجئ إليها، في كلام القلقشندي مؤلف (صبح الأعشى في صناعة الإنشا)، قال: «وأمّا استيفاء الدولة فهي وظيفة رئيسية، وعلى متولّيها مدار أمور الدولة في الضب» والصواب: «وظيفة رئيسة» كما قدّمناه. واستعمل الأتراك العثمانيون هذا الغلط في عباراتهم، فقد كانوا يقولون: «رئيسيّ جمهور» بمعنى: رئيس جمهوريّة. وسرى الخطأ من الجهتين إلى الكُتَّاب، حتى أعثرنا الله تعالى على الصواب».

وكان آخر من وجدته يفتي بذلك ويتكلّم فيه الدكتور عبد الرحمن بودرع، الذي غلّط ذلك وأنكره، وربطه بالترجمة الحرفيّة.

قال[1]: «الرّاجح أنّ الأصوبَ «الرّئيس»، وليس «الرئيسي»، ولا يُنْسَبُ بياء النّسبة فلا يقال: «الرئيسي والرئيسية». تُسْتَعْمَلُ هذه الصّفة للإنسان دون غيره؛ فيقال: فلانٌ رئيس في قومه، أي: سيِّدُ قومه، والـجمع رؤساء. وقد يُجاوَزُ بهذه الصّفة موضِعُها الحقيقي إلى معنى مجازي، فيطلَقُ لفظ (الرئيس) مَجازاً لوصف الشيء بالرئاسة؛ نظراً لأن هذا الشيء يتبوّأ منزلةً عالية على غيره مما هو من جنسه؛ فالإطلاق على سبيل المجاز لا غير. وهذا القولُ مُقرَّرٌ في بابه، وتُؤيِّدُه قاعدة أنّ (الزّيادةَ في اللّفظ زيادةٌ في المعنى)، فإذا زدنا ياء النّسبة وقلنا: «الرئيسي» لم نَزِد معنى جديداً على المعنى الذي يدلّ عليه لفظ «الرئيس»، فنقول: دخل الوزير من الباب الرئيس؛ لأنّ هناك أبواباً أخرى ثانوية أو خلفية يدخل منها صغار الموظّفين... ونقول: الخبر الرئيس في النشرة؛ لأن هناك أخباراً جانبية... فالنسبة هاهنا «الرئيسي» لا تعني شيئاً، فإذا زعمنا أنّ الصَّواب زيادة ياء النّسبَة في قولنا:

---

(١) موقع مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية www.m-a-arabia.com باب فتاوى لغوية: الفتوى (١٣٥٩).

«النشرة الرّئيسيّة» فكأننا ننسب النشرة إلى سيادة الرئيس، أو ننسب الباب إلى فخامة الرئيس إذا قلنا: «الباب الرئيسي»، وكأنّه الباب الوحيد الذي يدخل منه هو دون غيره، فهو منسوب إليه وحده، ومثله قولنا: «البابُ الوِزاري» لا يدخل منه إلا الوزراء، أو المرسوم الوزاريّ أو القرار الرئيسي، أي: القرار الصّادر عن فخامة الرئيس...

والرأي عندي أنّ العلّةَ دخلت علينا من الترجمة الحرفية، ولم ننتبِه، فرُحْنا نلتمسُ العللَ والـمُسوِّغاتِ ونُقدّم الأيمانَ الـمُغَلَّظَةَ على صحّة «الرئيسي». أقول: الآفَةُ آتيةٌ من التّرجمة، فأصل الكلمة: Principal نسبةً إلى prince، أي: الأمير، أو نسبةً إلى principe، أي: المبدأ، فينبغي أن نضرب عن الترجمة الحرفية صفحاً، وننظر في أسلوب كلّ لغة وطريقتها في الدّلالة والتّعبير.

... ولكن يُلتَزَمُ ما سُمعَ أو القياسُ على ما سُمعَ؛ لأنّ مبنى اللّغة على السّماعِ؛ فإن لم يكن فعلى القياس على المسموع، ولا تُبْنى اللغة على الذّوق أو الاستساغة أو الشّهرة الـمُعاصِرة في زماننا؛ لأنّ زَعْمَهُم الشّائعَ: خطأ مَشهورٌ خَيرٌ من صَوابٍ

مَهجورٍ؛ ادِّعاءٌ لا مُسوِّغَ له وضربٌ من القواعدِ الـمُفْتَرَاةِ على هذا اللِّسانِ. ...».

هذان المثالان يعبّران عن رأي أولئك المنكرين المغلّطين، ويدلّ على ما استندوا إليه في مذهبهم، فهل ينبغي لك أن تُؤخَذ بما فيهما من حجاج ظاهر واستدلال، وتؤمن بما قال به الباحثان، ثمّ تذبّ بذلك عن المغلّطين، أم أنّ البئر تحتمل دلواً أخرى؟

لو قُيِّضَ لك أن تبحث وتتدبّر لهُديت إلى الجواب، ولكان لك أن تقول:

١- هذا الاستعمال الذي أنكره المغلّطون المعاصرون استعمال قديم، وردت في كتب التراث العربي أمثلة دالّة عليه. ومن تلك الأمثلة:

- ما كان في كلام ابن داود الظاهري (ت٢٩٧هـ)[1]: «ولو لم تُذِبْه وتُجرِه من الأنف صار كيموساً غليظاً ومادَّة منصبةً إلى بعض الأعضاء الرَّئيسية، فحينئذٍ تتلف أو تولِّد علَّةً غليظةً».

---

(١) كتاب الزهرة، محمد بن أبي داود الأصبهاني، ١/ ٤٠٠.

- وقول مسكويه (ت٤٢١هـ) [1]: «وذلك لبعد الأعضاء الرئيسية بعضها من بعض، لا سيّما العضوان اللّذان هما أظهر الأعضاء رياسة، أعني القلب والدماغ، ...».

- وعَنونَ أبو نعيم الأصبهاني(ت٤٣٠هـ) أحد أبواب كتابه (الطب النبوي)[2]: «باب القول في العضو الرئيسي في الإنسان».

- وقال الغزالي (ت٥٠٥هـ) [3]: «لأن ألم الأول ينتشر إلى الأعضاء الرئيسية ويبقى».

- وقال عمر الدنيسري (ت نحو٦٤٠هـ) [4]: «وأقام مرّة بالمسجِد الرَّئيسيّ بالتَّلِّ، فقصَدْتُ زيارته هناك».

وهذه الأمثلة تؤيد استعمال الناس في زماننا، وتشهد له بالصحّة والجواز؛ إذ لم يرد عن القدماء منعُ ذلك أو نبزه والتنقّص

(١) الهوامل والشوامل، أبو حيان التوحيدي، وأبو علي مسكويه، ٧٨.

(٢) الطب النبوي، أبو نعيم الأصبهاني ،١/ ٢٢٠.

(٣) الوسيط في المذهب، الغزالي، ٦/ ٢٦٩. وانظر أيضاً في كتابه: إحياء علوم الدين، ٤/ ١١٤.

(٤) تاريخ دنيسر، أبو حفص عمر بن الخضر بن اللمش، ٣٢. وانظر فيه أيضاً: ٤١.

منه؛ وتدفع دعوى الترجمة الحرفية، والتأثر باللغة الأجنبية: التركية أو الإنكليزية.

وهذه الأمثلة عند التأمّل تدلّ على أنّ الموصوف بـ «الرئيسيّ» أو «الرئيسيّ» ليس فذّاً منقطع النظير، بل هو فرد له أشباهٌ وأمثال، أو مجموعة أفراد، كان له من التميّز ما جعله يتبوّأ منزلة ومكانة، دفعتهم إلى وصفه بالرئيسي.

وهذا في رأيي يؤيّد ما استنتجه مجمع اللغة العربيّة في القاهرة من أمثلة الاستعمال المعاصرة التي نظر فيها وتدبّرها، وضمّنه قراره الذي سوّغ به استعمال المعاصرين؛ إذ قال[1]: «يستعمل بعض الكتاب: العضو الرئيسيّ، أو الشخصيات الرئيسية، وينكر ذلك كثيرون. وترى اللجنة تسويغ هذا الاستعمال بشرط أن يكون المنسوب إليه أمراً من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة».

---

(١) كتاب الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية بالقاهرة،١ /١٦. على أنّه لو قيل في القرار: «يكون الموصوف أمراً...» لكان في رأيي أضبط وأحكم وأبين وأنفى للّبس.

٢ - زيادة الياء المشدّدة في الصفة استعمال عربيّ معروف، ورد منه عشرات الأمثلة[1]، ومن أمثلته في رجز العجّاج[2]: قِنّسريّ، دوّاريّ، فضفاضيّ، خَبَرنجيّ (وهو الناعم الحسن التامّ). على أنّ الكثرة ليست شرطاً لتصحيح استعمال المعاصرين هنا، وللإيذان بجوازه؛ لأنّ استعمال المعاصرين لهذا اللفظ «الرئيسيّ، والرئيسيّة» مأثور عن القدماء منذ القرن الثالث الهجريّ.

وقد انتبه الدكتور إبراهيم السامرائي بأخرة إلى هذا الوجه، فانتقل من ضفّة المنع والتغليط إلى ضفّة الجواز؛ فقد ظلّ زمناً يقتفي أثر الدكتور مصطفى جواد، ويقول[3]: «الوصف المنسوب غير صحيح، والوجه أن يقال: «السبب الرئيس» دون نسبة «الرئيس»، ولا حاجة هنا إلى أن يُنسَب الشيءُ إلى نفسه. وأكبر الظنّ أنّ هذه الصفة المنسوبة هي من بقايا ما ورثته العربية من العصور التركيّة، لأنّه ليس المراد بهذا الوصف المنسوب كوناً خاصّاً بـ «الرئيس»،

---

(١) انظر المرجع السابق: ١٨ - ٢٠.

(٢) انظر: العجّاج: حياته ورجزه، د. عبد الحفيظ السطلي، ٤٢٣ - ٤٢٥.

(٣) التطور اللغويّ التاريخيّ، د. إبراهيم السامرائيّ، ١٣٦ - ١٣٧؛ والعربية تاريخ وتطور، د. إبراهيم السامرائي، ٢٤٩.

وليس هو مثل الوصف بـ «الأساسيّ» المنسوب إلى «الأساس»، وإنّما هو مثل قولهم: السبب الـمهمّ».

ثمّ بدا له بداء، فغمز بأصحاب «معجمات الخطأ والصواب»؛ لما يلحقون بها من مسائل النسب، ومن ذلك قولهم: «لا تقل: رئيسيّ، وقل العنصر الرئيس»، وقال[1]: «وقد فاتهم أن الياء تزاد في النسب لزيادة الوصف كما قالوا: الأحوريّ....».

٣- نصَّ بعضُ العلماء في توجيه زيادة الياء المشدّدة في بعض ما نُقِل عن العرب من هذا القبيل= أنّها كانت توكيداً للمبالغة في الوصفيّة[2].

وهكذا يبدو لك أنّ هذا الاستعمال قديم غير محدَث، وهو جائز صحيح، له وجه في العربية سائغ، فليس من المناسب أن يُـمنَع ويغلَّط، وأن يُعدّ نبتاً غريباً رُوي بماء اللغات الأخرى، أو أن يوصم بأنّه ثمرة من ثمار الترجمة الحرفية.

---

(١) معجم ودراسة في العربية المعاصرة، د. إبراهيم السامرائي، ٢٨.

(٢) انظر: كتاب الألفاظ والأساليب، ١/ ١٨.

قلت له أن يفعل

لحظ الأستاذ إبراهيم اليازجي ما جرت به عبارة الناس في قولهم: «قلت له أن يفعل كذا»؛ وغلّط ذلك؛ بحجّة أنّ «أنْ» لا تقع بعد لفظ القول، فقال[1]: «و«أنْ» لا تقع بعد لفظ القول، والصواب: قلت له ليفعل، بلام الأمر؛ وإن شئت حذفت اللام وأبقيت الفعل مجزوماً، أو رفعته. ومن الأول قول الراجز:

قُلْتُ لبَوَّابٍ لَديه دَارُها
تِئْذَنْ فإنِّي حَمْؤُها وجَارُها

ومن الثاني قول المهلهل:

قل لبني بكر يَرُدُّونَه
أوْ يصبروا للصيلمِ الخنفقيقْ

(١) لغة الجرائد، إبراهيم اليازجي، ٥١ -٥٢.

على أنّ من المولّدين من اتّفق له استعمال ذلك في الشعر كقول ابن عبد العزيز[1]:

فقــولا لطبعـــي أن يــزول فإنّــه

يـرى لكـما حـقَّ المـوالي عـلى العبـد»

واقتفى الأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي **(**ت٢٠٠١م**)** أثره، فقال[2]: «إذا تأمّلنا قول الكتّاب: «قل له أن يحضر، أو أن يذهب» وجدنا أن لا مساغ له؛ لأنّ «أن يحضر»، و«أن يذهب» في تأويل المصدر، فما محصول قولك: «قل له الحضور أو الذهاب»؟.

والصحيح في هذا التعبير أن تقول:«قل له يحضرْ» بجزم «يحضر» على تقدير لام الأمر، ولام الأمر تُحذَف بعد أمر بالقول على المشهور، كما في شرح الكافية، أو تقول: «قل له ليحضر» بإثبات اللام».

(١**)** هو القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز ، والبيت من قصيدة له في يتيمة الدهر، الثعالبي، ٤/ ٢٧.

(٢**)** معجم أخطاء الكتّاب، صلاح الدين الزعبلاوي، ٥٠٩.

هكذا قال اليازجي والزعبلاوي: غلّط الأوّل هذا الاستعمال محتجّاً بأنّ «أنْ» لا تقع بعد لفظ القول، ولم يصرّح بنوع «أنْ» الواردة فيه، أو التي نصّ على منع وقوعها بعد لفظ القول؛ ومنبّهاً على أنّ أقدم ما وقع إليه منه كلمةٌ كانت في شعر مولّد؛ وغلّطه الثاني لأنّه لا مساغ له؛ لأنّ المصدر المؤول بعد القول في هذا الاستعمال لا محصول له.

والذي أراه أنّ هذا الاستعمال قديم انتهى إلينا منه ما يبيح وصفه بأنّه فصيح:

ففي حديث يحيى بن حبّان[1]: «فقال زَيْدٌ: ألا **قُلْتِ له أن يَدْخُلَ**».

وفي كلام الشافعي(٢٠٤هـ)[2]: «ومن **قُلْت له أن يَنْبِذَ** إليه فعليه أن يُلْحِقَهُ بِمَأْمَنِهِ، ...».

---

(١) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٨/١٠١.

(٢) الأم، الشافعي، ٤/١٩٦. وهو أيضاً في: أحكام القرآن للشافعي، جمع البيهقي، ٢/٧٢؛ ومعرفة السنن والآثار، البيهقي، ١٣/٤٢٧.

وقوله[1]: «ومن **قُلْت له ألّا يَغْزُوَ** فله أن يَرْجِعَ إذا غزا بالعُذْرِ،...».

وفي حديث مُحَمَّد بن قيسٍ[2]: «فلو **قُلْتُ له أن يأكل** طعاماً هو أَلْيَنُ من طعامِهِ،...».

وقال ذو الرمة لجرير[3]: «حين **قلْتَ له أن يقول لي**: عجبتَ لرَحْلٍ من عَدِيٍّ مشمَّسٍ ...»

وإذا كان لهذه الشواهد أن تؤذن بصحّة هذا الاستعمال وقدمه، بل بفصاحته، فكيف لنا أن نوجّه الكلام؟

لعلّ المناسب الذي يُستساغ به الكلام، ويكون له محصول ظاهر، أن تكون «أنْ» مصدرية، وأن يكون المصدر المؤول معمولاً لجارٍّ مقدّر، ويكون الجارّ والمجرور متعلّقين بفعل القول المتضمّن معنى الأمر، كأنّ القائل يقول: أمرته بفعل كذا، أو بالحضور،....

---

(١) الأم، الشافعي، ٤/ ١٧١. وانظر فيه أيضاً: ٦/ ٩٤.

(٢) الجوع، ابن أبي الدنيا، ٥٠.

(٣) الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، ٨/ ٤٢ -٤٣.

وقد أخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة بشيء من ذلك حين تعقّب رأي اليازجي، وصحّح هذا الاستعمال، فقال[1]: «عرض بعض نقاد اللغة المحدثين (اليازجي) لتخطئة قول كاتب مثلاً: قلت له أن يفعل. والصواب في رأيه أن يقال: قلت له ليفعل بلام الأمر، أو قلت له يفعل، مع جزم الفعل أو رفعه، واعتماده في ذلك على قول للنحاة بمنع وقوع (أن) بعد لفظ القول. ويبدو أنّ هذه التخطئة بُنيت على أساس توهّم كون «أنْ» هنا مفسِّرة، وبالموازنة بين أقوال النحاة في «أن» المفسرة تبيّن أنّ بينهم خلافاً في وقوعها بعد القول: فمنهم من أجاز ذلك، ومنهم من منع. ولكن «أنْ» في التعبير الذي توجّهت عليه التخطئة ليست هي المفسرة بدليل أنّ المستعمل له يُنصَب ما بعدها، فلا يجاز له أن يقول: قلت لهما أن يفعلان، ولا قلت لهم أن يفعلون...، بل هي مصدرية، والمصدر المؤول إمّا بدل من مقول مقدّر، وإمّا مجرور بالباء المحذوفة. لهذا ترى اللجنة أن التعبير جائز، لا حرج فيه على متحدّث أو كاتب».

---

(١) كتاب الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية في القاهرة، ١/ ١٤٦.

كعادته، أو كما اعتاد

من مألوف تعبير الناس في زماننا استعمال شبه الجملة **(**كعادته**)** أو**(**كما اعتاد**)** في نحو: «دخل المعلم الصف وحيا الطلاب كعادته»، أو «دخل المعلم الصف وحيا الطلاب كما اعتاد». وهو على ظاهره استعمال سائغ، تكون فيه شبه الجملة متعلّقة بصفة أو بحال محذوفة. لكنّ الدكتور عبد الرحمن بودرع تنقّص منه، وعدّه نتاج ترجمة.

قال[1]: «التعبير بالـمُركَّبَيْن التاليين: كعادته وكما اعتاد مُترجَم، في أصله Comm d'habitude أو as usual. والأفضل أن نقول: دخل المعلم الصف وحيّا التلاميذَ على عادته، أو على الـمُعتاد.».

هكذا قال! وفي قوله ما لا ينهض عند التحقيق:

١ - لا ريب في أنّ ما وصفه الباحث بـ «الأفضل» هو من الصحيح الذي استعمله القدماء استعمالاً ظاهراً كما تدلّ كتب التراث، ولا سيّما التعبير «على عادته»، ولا تثريب على المعاصرين

---

(١) موقع مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية www.m-a-arabia.com باب فتاوى لغوية: الفتوى **(**١٠١٠**)**.

إن تابعوا القدماء عليه بوجهيه؛ لكنّ هذا التفضيل يجب أن يُقيَّد؛ لأنّ تعبير «كعادته» ممّا استعمله القدماء استعمالاً لا شكّ فيه، وهو عند المقارنة يضاهي التعبيرين اللذين فضّلهما الباحث في كلام القدماء صحّة وفصاحة وكثرة استعمال. ومن الأمثلة الدالّة على ذلك من كلام القدماء، وهي كثيرة:

- قولُ أبي زبيد الطائي (ت نحو ٦٢هـ)[1]:

فجـــال أكـــدرُ مـــشتالاً كعادتـــه

حتّـى إذا كــان بــين البئــر والعطــن

- وقول عبد العزيز بن عبد الله بن طاهر (ت٢١٧هـ)[2]:

أبـى الـدهر إلا أن ينوبـك صرفـه

كعادتـــه النكـــراء في كـــل ماجـــد

- وفي (المحبر) لابن حبيب (ت٢٤٥هـ)[3]: «وإنّ ذلك الفحل أتى إبله كعادته».

---

(١) البغال، الجاحظ، ٨١.

(٢) الديارات، الشابشتي، ١٦٩.

(٣) المحبّر، محمد بن حبيب، ١٩٠.

- وفي (الأخبار الطوال) للدينوري (ت٢٨٢هـ)[١]: «خرج في أيام الربيع كعادته، يريد الجبل ليصيف فيه».

- وفي تاريخ الطبري (ت٣١٠هـ)[٢]: «ووضع الخمر بين يديه ليشربها، والحرب مشتبكة، كعادته».

- وفي أوراق الصولي(ت٣٣٥هـ)[٣]: «أنسخ له أشياء، ويصلني لها كعادته،...».

- وفي (الحاوي الكبير) للماوردي (ت٤٥٠هـ)[٤]: «فَإِذَا تَوَجَّهَ إِلَى الْـمُشْتَرِي مَشَى عَلَى مَهْلٍ كعادته،...».

على أنّ هذا لا يعني أنّ التعبير الآخر الذي عدّه الباحث مفضولاً، وهو «كما اعتاد»، مُحدَث، بل هو قديم، لكنّ البحث في كتب التراث لا يُسعفنا بما يكفي من أمثلة استعماله للحكم عليه بالفصاحة أو الكثرة.

---

(١) الأخبار الطوال، أبو حنيفة الدينوري، ١٠١.

(٢) تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، الطبري، ٩/١٦، وانظر فيه أيضاً: ٩/٤٢،٣٦.

(٣) الأوراق قسم أخبار الشعراء، أبو بكر الصولي، ٢/١٥١.

(٤) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، الماوردي ،٧/٢٤٠.

وممّا صادفته من ذلك قول جامع العلوم الباقولي **(ت٥٤٢هـ)**[1]: «ولهذا قرأ من قرأ ﴿**وكشفت عن سأقيها**﴾ **[**النمل: ٤٤**]** بالهمز، كما اعتاد الهمز في «السُّؤق»..».

وهذه الأمثلة تدلّ على قديم استعمال هذين الـمركّبين، وتشهد بصحّة استعمالهما في عبارة الناس في زماننا. بل إنّ في بعض هذه الأمثلة ما يدعو دون شكّ إلى الحكم على استعمال «كعادته» بالفصاحة، فضلاً عن الصحّة.

٢- وصل هذين الـمركّبين: «كعادته، وكما اعتاد» باللغة الإنجليزية والفرنسية، على أنّهما مترجمان عنهما، وهو حكم قد يفضي إلى انزواء فريق من جمهور اللغة عنهما، وفرارهم منهما = مجرّد دعوى لم تقم على دليل صحيح محكم، بل نبتت من ظنّ وتقدير؛ والاستعمال القديم الظاهر الصحيح لهذين الـمركّبين يذرو ما ادّعاه الباحث في ذلك وينسفه نسفاً.

(١**)** جواهر القرآن ونتائج الصنعة، جامع العلوم الباقولي، ٣/١٤٩٩.

كم هو جميل!

كان الناس في زماننا منذ عقود - وما يزالون - يستعملون «كم» الخبريّة التكثيريّة في مقام التعجّب والمبالغة في بيان الرأي من شيء استحساناً أو استهجاناً، فيقولون مثلاً: كم هو جميلٌ! وكم أنت بخيلٌ!. ومنه قول نزار قباني (ت١٩٩٨م):

ولنا موعد على جبل الشيخ كـم الـثلجُ دافـئٌ وحنـونُ

لكنّ أكثر النقّاد والباحثين ينتقدون ذلك، ويهجمون عليه بالتغليط والمنع، ويحتجّون بأنّ «كم» لا تُستعمَل في العربية للتعجب؛ وأنّ الغالب المشهور في العربية أن يكون التعجّب بالصيغتين المشهورتين: «ما أفعلَه! وأفعلْ به!»؛ نحو: ما أجملَه! وأجمِل به!؛ وأنّ التراكيب التي تُستعمَل فيها «كم» للتعجب في صدر الجملة الاسميّة ليست عربيّة، بل آثار العجمة بادية عليها؛ وأنّ قول الناس مثلاً: «كم هو جميل!» ترجمة حرفيّة للعبارة الفرنسية: (comme il est beau).

وربّما كان الدكتور مصطفى جواد أول من غلّط ذلك ومنعه؛ وكان في ما قاله وعلّل به رأيَه[1]: «وأمّا قولهم: كم هي جميلة!.. فمن العبارات المترجمة ترجمة حرفية من اللغات الغربية، ترجمها الذين يحسنون لغات الأعاجم ولا يحسنون اللغة العربية، تهاوناً بها...؛ فإنهم لو أرادوا أن يحسنوها لأحسنوها. فقل: ما أجملَه، وما أجملَها، وما كان أجملها! للماضي؛ ولا تقل: كم هو جميل، وكم هي جميلة!».

هكذا قال، وكذلك قالوا. فهل نطمئنّ إلى مقالتهم، ونردّد أقوالهم أم إنّ في المسألة رأياً آخر؟.

لا شكّ أنّ التعجّب في العربيّة ليس محصوراً بصيغتيه القياسيّتين المشهورتين، والتعجّب بغيرهما ممّا ورد به السماع ليس معابة يُعاب به المتكلّم، أو خروجاً عن الجادّة. فهل تدلّ «كم»، وهذا الاستعمال الذي ترد فيه على التعجّب؟.

دلالة «كم» في هذا الاستعمال على التعجب والمبالغة في بيان الرأي استحساناً أو استهجاناً هي عند التأمّل دلالةٌ اقتضائيّة تنسل من دلالة «كم» الخبريّة على معنى التكثير؛ فهي المعنى

---

(١) قل ولا تقل، د. مصطفى جواد، ٢/ ٤٧.

الثاني المصاحب لها، ورائحته ظاهرة فيه، ولا ينبغي أن يكون فيه فيما أرى خلاف.

وإذا كان الأصل في استعمال «كمْ» أن تقترن بتمييز يزيل عنها إبهامها، فإنّ التمييز قد يُحذَف إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه؛ وإذا صرَفَ الكلامُ لوضوحه وبيان المراد منه الإبهامَ عن «كمْ» لم تكن بحاجة إلى تمييز، بل ربّما كان ذلك التمييزُ فضلةً تحوم حولها ظلالُ العيِّ.

قال أبو حيّان الأندلسي[1]: «وظاهر قول المصنّف: «ولا يُحذَف إلّا لدليل» = يشمل تمييزَ الاستفهاميّة وتمييز الخبريّة.... وقال صاحبُ البسيط وابن عُصفور: يجوز حذفُ تمييز الخبريّة إذا دلّ عليه الدليل. قال ابن عصفور: ويحسن إذا كان ظرفاً، نحو[2]:

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الاندلسي، ١٠/ ٨ - ٩. وانظر: شرح الرضيّ على الكافية،٣/ ١٥٤، ١٦٢، ١٦٣،١٦٥.

(٢) تتمة البيت: .... **فدعاء قد حلبتْ عليَّ عِشاري**

وهو للفرزدق في ديوانه: شرح ديوان الفرزدق، ١/ ٥٨٣. وفيه روايتان أخريان: إحداهما بالجرّ على الأصل، والأخرى بالنصب على لغة في تمييز «كم» الخبريّة المفرد، أو على أنّ «كم» هنا استفهامية، والاستفهام تهكميّ. انظر خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ٦/ ٤٨٥ وما بعدها.

كم عمّةٌ لك يا جرير وخالةٌ ....

في رواية من رفع.

ومثَّل صاحبُ البسيط بهذا البيت، وبقوله[1]:

كم بجود مقرفٌ نال العلا ....

في رواية من رفع «مُقرف»، وكم قد أتاني زيد ، وكم عبدُك ضاربٌ زيداً.

والذي ينبغي أن يُقال في الحذف أنّه إنْ قُدِّرَ تمييز الخبريّة منصوباً، أو مجروراً بـ «من» جاز الحذفُ لدليل؛ وإنْ قُدِّرَ مجروراً بالإضافة فلا يجوز حذفه. وقيل: يقبح حذفه إلّا أن يُقدَّر منصوباً».

---

(١) البيت من أبيات نسبها صاحب الأغاني إلى أنس بن زَنِيم، وصاحبُ الحماسة البصرية إلى عبد الله بن كُرَيز، ورُوِيت لأبي الأسود الدؤليّ. وتتمة البيت:

.... وكريمٍ بخله قد وَضَعَهْ

وروى بعض العلماء في «مقرف» وجهين آخرين: الجرّ مقرفٍ على الأصل، ومقرفاً بالنصب للفصل بين «كم» وتمييزها بشبه الجملة «بجود». انظر خزانة الأدب ، البغدادي، ٦ /٤٦٨ - ٤٧٣ .

ولو تأمّلتَ آخر الأمثلة التي سردها أبو حيّان من أمثلة صاحب البسيط سرد المطمئن الذي لا يساوره فيها شكّ، أعني قولَه: **«**كم عبدُك ضاربٌ زيداً**»** **=** لبدا لك مثالاً مطابقاً لهذا الأسلوب المنتقَد المغلَّط، ولبلغك من سياقة صاحب البسيط له وسرد أبي حيّان أنّه صحيح باتّفاق**.**

و**«**كمْ**»** في هذا الاستعمال في محلّ نصب مفعولٍ مطلق، على تقدير**:** هو جميلٌ جمالاً فائقاً**!** وأنت بخيلٌ بخلاً شديداً**!.** وهو بعضُ ما نصَّ عليه العلماء[1] في محالّ **«**كمِ**»** الإعرابيّة **.**

ولك إلى ذلك أن تستأنس ببعض ما ورد في كتب التراث موصولاً بهذا الأسلوب**:**

***** ساق محمد بن داود الأصبهاني **(**ت٢٩٧هـ**)** في **(**الزهرة**)**[2]**:**

وقـائل قـال لي فــأفحمني   يا هائم القلب ما ترى رشدك

قلبك هذا كم أنــت تاركــه   عند الَّذي ليس قلبه عِنْدك!

(١**)** انظر التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، ١٠ **/** ٤٠، ٤٥**.**

(٢**)** كتاب الزهرة، محمد بن داود الأصبهاني، ٢ **/**٧٩٠**.**

* وقال ابن عبد ربّه (ت٣٢٨هـ)(١):

يـــا أيـــــها المـــشغوف بالحـــبّ التّعـــب

كـــم أنـــت في تقريـــب مـــا لا يقـــترب!

دع ودّ مــــــن لا يرعـــــوي إذا غـــــضب

ومـــــن إذا عاتبتــــــه يومـــــاً عتــــب

إنـــك لا تجنـــي مـــن الــشّوك العنـــب

* ومن شعر عليّ بن عبّاد أبي الحسن المستوفي الأصبهانيّ(٢):

يـــا دهـــر كـــم أنـــت لمـــثلي غاشـــمُ!

أَمَـــــنْ أعـــــادي أهلُـــــكَ الأكـــــارمُ؟

---

(١) العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي، ٦/٣٠٧، ويتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، الثعالبي،٢/١٠٢.

(٢) الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ٢١/١١٣. وعَليّ بن عباد أبو الحسن المستوفي الأصبهاني - كما قال الصفديّ - ،كان أديباً فاضلا شاعرًا... وكان يدخل على الوزير أبي المظفر بن هُبَيْرَة فيحترمه ويرفع مجلسه، ويقول له إذا دخل جاء رؤبة والعجاج... وقال محب الدّين بن النجار: دخل بغداد وقرأ على أبي منصور الجواليقي قديماً ثمَّ دخلها ثانياً سنة خمس وخمسين وخمسمئة ومدح الوزير أبا المظفر بن هُبَيْرَة وغيره وما كان يمدح إلّا بالأراجيز ...

* ومن شعر ابن عز القضاة (ت٦٨٩هـ)[1]:

كـــــم أنـــــت في ودّ الـــــصديق تفـــــرط

تـــــرضى بـــــلا ســـــببٍ عليـــــه وتـــــسخط

من هذا وذاك يبدو لك أنّ هذا الأسلوبَ قديمٌ غيرُ محدَث، معناه نابتٌ من دلالة «كم» الخبريّة التكثيريّة، وتركيبه جارٍ على شيء تسمح به العربيّة ولا تأباه؛ وأنّ بعض ما مثّل به بعض النحاة يضاهي هذا الأسلوب ويحاكيه؛ وأنّ تلك الأبياتَ والأمثلةَ التي تشهد بقِدَمه تذود عنه سُبّةَ الترجمة التي يرميه ويَعيبه بها المعاصرون من المغلّطين والمنتقدين؛ وأنّ مجيء الجملة الاسمية بعد«كم» الخبريّة جائز صحيح.

وقد ناقشت لجنة اللغة العربيّة وأصولها في مجمع اللغة العربية بدمشق في ٣٠/٥/٢٠١٨ هذا الاستعمال، ورأت جواز ما كان من هذا القبيل؛ لجواز استعمال «كمِ» الخبريّة التكثيريّة في مقام التعجّب والمبالغة في بيان الرأي استحساناً أو استهجاناً؛ على أن تكون «كمِ» الخبريّة فيه في محلّ نصب مفعول مطلق.

---

(١) الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ٩/١٠٠. وابن عزّ القضاة هو: إسماعيل بن علي بن محمد بن عبد الواحد، فخر الدين أبو طاهر.

مجرّد رأي

عدّ الدكتور محمد جمال صقر قول الناس في زماننا: **«مجرّد رأي»** مـمّا عرفته العربيّة حديثاً، وآثر أن يعقد بينه وبين اللغة الإنجليزية صلة ونسباً؛ على توجيهه على إضافة الصفة إلى الموصوف، فقال[1]: **«**ولكنني أُوثر على تكلُّف التوجيهات أن أدّعي لك أنه لم يكن لهذا التركيب أن يُتوسَّع فيه ويشتهر وينتشر، لولا ترجمة قول الإنجليز: "just an opinion"، بـ **«** مُجَرَّد رَأْيٍ**»»**.

هكذا قال**!** وهذا الرأي الذي قد يُلقي في النفس الزهد في هذا الاستعمال، ويدعو إلى النفور منه، عند التحقيق دعوى بُنيت على ظنٍّ محضٍ، ولم تُبنَ على دليل؛ ولعلّ الباحث أحس في نفسه شيئاً من ذلك، دعاه إلى تقييد رأيه بكلمة **«**أدّعي**»**.

---

(١) موقع مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية www.m-a-arabia.com باب فتاوى لغوية**:** الفتوى **(**١٥١٦**)**.

ولو بحث الباحث ونظر لتنصّلَ من رأيه؛ ولعلم أنّ هذا الاستعمال من وجوه الاستعمال القديمة، وأنّه إن لم يكن فصيحاً محضاً فهو مولّد قديم، كان قبل أن يكون العرب المحدثون والمعاصرون، وقبل أن يكون للعرب احتكاك بالإنجليز وتأثُّرٌ بلغتهم. على أنّ وصفه بأنّه «مولّد» ينبغي أن يكون وصفاً زمنياً محضاً، لا راية تشنيع وتشهير، تحرمه صفة الصحّة والقبول.

ومن الأمثلة الدالة على قديم استعمال هذا التركيب في كتب التراث، التي تشفع له عند من يحاول أن يزري به، وهي كثيرة:

- قول السرخسي (ت٤٨٣هـ)[١]: «لأنّه مُجَرَّدُ رأي كان ثابتاً له بين الفَسْخ، والإمضاء...».

- وقول ابن عطية (ت٥٤٢هـ) [٢]: «وليس يدخل في هذا الحديث أن يفسر اللغويون لغته، والنحاة نحوه، والفقهاء معانيه، ويقول كل واحد باجتهاده المبني على قوانين علم ونظر، فإن القائل على هذه الصفة ليس قائلاً بمجرد رأيه».

---

(١) المبسوط، السرخسي، ٨/٧٨. وانظر فيه أيضاً: ٢٠/٨٢.

(٢) المحرر الوجيز، ابن عطية، ١/٤١.

- وقول ابن قدامة **(ت٦٢٠هـ)**[1]**:** «فلا شيءَ معهم يَحْتَجُّونَ به من حديث قويّ ولا ضعيف، بل هو مُجَرَّدُ رأي وتحكُّم يخالفُ الحديثين جميعاً»**.**

- وقول الزركشي **(ت٧٩٤هـ)**[2]**:** «وإن صَحَّ الحديث فتأويله أنّ مَنْ تَكَلَّمَ في القرآنِ بـمُجَرَّد رأيه، ولم يُعَرِّجْ على سوى لفظه، وأصاب الحقّ؛ فقد أَخطأ الطّريقَ، وإصابته اتّفاقٌ؛ إِذِ الغرض أنّه مُجَرَّدُ رأي لا شَاهِدَ له»**.**

وبمثل ذلك للمتكلّم أو الكاتب أن يطمئنّ إلى استعمال**:** مجرّد دعوى، ومجرّد إخبار، ومجرّد خبر، ومجرّد عناد، ومجرّد قول، ومجرّد احتمال، ومجرّد بيّنة، ومجرّد علاقة،**...** إلخ ممّا أضيفت فيه الصفة «مجرّد» إلى الموصوف، استعمله القدماء أم لم يستعملوه، لكثرة ما بُني من ذلك في كلام القدماء، بناءً يوافق قوانين العربية، ولسلامته من نبز صحيح، أو نقد معلّل محكم**.**

---

(١) المغني، ابن قدامة، ١٠**/** ٣٠٤**.**

(٢) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ٢**/**١٦٣**.**

تأسست المدرسة، وتأسس المعهد

طالما انتقد بعض الباحثين والمشتغلين بالتصحيح اللغوي قول الناس: «تأسست المدرسة في عهد فلان، وتأسس المعهد سنة كذا» ونحوه، وغلّطوه. ومن أوائل من أحدث ذلك وتبنّاه د. مصطفى جواد، ثمّ قلّده الآخرون.

قال(١): «قل: أُسِّست هذه المدرسة في السنة الأولى من حكم فلان، وأُسِّس المسجد على عهد فلان، ولا تقل: تأسست المدرسةُ، وتأسس المسجد».

ثمّ قال في تعليل رأيه: «وذلك لأنّ الفعل «تأسَّسَ» خاصٌّ بما يقوم بنفسه، والمدرسة وأشباهها من العمارات والمسجد وأمثاله من البنيان لا تقوم بأنفسها، أعني أنّها لا تكون كوناً طبيعياً، كالنبات والبشر والحيوان، وليس من شيء مصنوع يقوم أساسه بنفسه؛ لأنّ الأساس بعينه معمول ومصنوع، أي ناشئ عن العمل والصناعة،

(١) قل ولا تقل، د. مصطفى جواد، ١/ ٩١ - ٩٢.

ولذلك لم تستعمل العرب قط الفعل «تأسَّس»، وإنّما هو من اللغة العاميّة، لأنّ اللغة العاميّة فقدت المبنيّ للمجهول منذ عصور كثيرة،... ولا يقولون: «أُسِّست الدارُ» بل تأسَّست؛ فالصواب: «أُسّست الدار وأُسِّس المسجد». قال الله تعالى: ﴿**لمسجدٌ أُسِّسَ على التَّقوى من أوّل يوم أحقُّ أن تقومَ فيه**﴾ [التوبة:١٠٨]؛ وذلك لأنّ النبيّ (ﷺ) هو الذي أسّس المسجد... وهذا الفعل وأمثاله تؤيّد دعواي بأنّ المطاوعة المزعومة في اللغة حديث خرافة، فإنّ العربي الفصيح لم تطاوعه نفسه على أن يقول: تأسَّس المسجد والمدرسة، وإنّما يقول: أُسِّسَ المسجدُ والمدرسة. وعلى ذلك يُقاس».

وقد سبقه إلى ذلك - كما ذكر الأستاذ صبحي البصّام[1]- الشاعر معروف الرصافيّ (ت١٩٤٥م) في كتابه (دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة)، إذ نبّه على أنّ استعمال «تأسّس» بمعنى: قام وظهر، وبمعنى التمكّن والتشكّل أيضاً = ليس له أصل في العربيّة، وأنّ هذا الغلط قد جاءنا من اللغة التركيّة.

---

(١) الاستدراك على قل ولا تقل، صبحي البصام، ٩٤.

وممّن ذهب إلى تخطئة ذلك الأستاذُ صلاح الدين الزعبلاوي، وقد عقّب على رأي من دعا إلى الأخذ بقياسية بناء فعل المطاوعة على «تفعَّلَ» من الفعل الثلاثيّ المضعّف «فَعَّلَ» في تسويغ هذا الاستعمال، فقال[1]: «لا بدّ من اشتراط توافر الحاجة إلى ذلك التعبير، ولا حاجة بنا إلى «تأَسَّسَ»، واشتراط إمكان استجابة فاعل الفعل المطاوع لفعل الفعل الآخر، وأنّى (للمدرسة) أن تستجيب لفعل التأسيس؟».

هكذا قالوا، فهل نسلّم بما قالوا، أم إِنّ في ذلك نظراً، وإِنّ في المسألة قولاً آخر؟

من المناسب أن تعلم أنّ الدكتور مصطفى جواد - وهو من أشدّ من تبنّى هذا الرأي ودافع عنه - قال ما قاله، وهو مأسور برأي شاذٍّ انفرد به رآه في معنى «المطاوعة» يقوم على إنكاره وإنكار ما يتعلّق به من وجوه التعبير، حمله على أن يسم ذلك بأنّه «حديث خرافة». وتخطئة هذا الاستعمال «تأسست المدرسة» كما وقع في كلامه من عقابيل هذا الرأي الذي أملى

---

(١) معجم أخطاء الكتّاب، صلاح الدين الزعبلاوي، ١٤.

عليه بشيء من التحكّم أن يتصوّر أنّ «الفعل «تأَسَّسَ» خاصٌّ بما يقوم بنفسه، والمدرسة وأشباهها من العمارات والمسجد وأمثاله من البنيان لا تقوم بأنفسها».

وقد كفانا الدكتور فوزي الشايب مؤونة ردّ مذهب الدكتور مصطفى جواد في أفعال المطاوعة، فقال يبيّن ما قام عليه ذلك المذهب[1]: «إنّ القول بوجود أبنية المطاوعة أمر مسلّم به، وحكم مجمع عليه، لم نجد من يعارضه قديماً ولا حديثاً - على مبلغ علمنا - إلا الاستاذ الدكتور مصطفى جواد الذي وصف القول بوجود أبنية للمطاوعة بأنّه خرافة! قال مستنكراً[2]: «وفي الصرف خرافة عجيبة لم يزل المعنيون بالصرف يرددونها، وما فتئت الكتب الصرفية تنقلها، وهي المطاوعة التي مضى على ابتداعها اكثر من ألف سنة،... والصحيح أنّه ليس في اللغة العربية أوزان للمطاوعة، وليس للمطاوعة أثر في هذه الأوزان

(١) نقص الاستقراء وتضارب الآراء وأثرهما في فساد الأحكام اللغوية، د. فوزي الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع٤٤، ١٩٩٣، ٨٠ -٨٣.

(٢) وكلام الدكتور مصطفى جواد الذي نقله الدكتور فوزي الشايب في كتابه: المباحث اللغوية في العراق ١٥ - ١٨.

التي ذكروها، وقد قام الخيال الصرفي في هذه المسألة بدور كبير، ونحن لم نجد عربياً فصيحاً استعمل في كلامه جملة «كسرت العود فانكسر» ولا أمثالها، ولا «حطّمته فتحطّم». فالعرب كانت تكتفي بأن تقول: كسرت العود وحطّمته، وصورة الفعل تدلّ على نتيجته... أمّا «انفعل» وما جرى مجراه من الأفعال المزعوم أنّها للمطاوعة فهي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل، أو ميله الطبيعي أو شبه ميله إليه،... هذا هو السرّ الذي ظل مجهولاً عشرة قرون أو أكثر منها، ودعا خفاؤه إلى عبث كثير في اللغة ومعجماتها وكتب صرفها».

ثمّ عقّب الباحث على ذلك بقوله: «وفي الحقيقة إنّ الأستاذ الدكتور مصطفى جواد قد غالى في ردّه وتقريعه، وجانب الصواب في حكمه، ذلك أنّه إن لم يسمع بمثل : «كسرت العود فانكسر» أو «حطّمت العود فتحطّم»... فليس على النحاة ذنب في إثبات هذه الأبنية، ومن حفظ حجّة على من لم يحفظ. يشهد على ذلك قول سيبويه[1]: «كما قالوا: نزّرهم فتنزّروا»... فهذه حكاية من إمام النحاة

---

(١) الكتاب، سيبويه ، ٤/ ٦٦ .

عن العرب، وقد نصّ المحققون على أن «حكاية سيبويه لا تُردُّ»... وما ذكره سيبويه ليس كلّ ما جاء عن العرب، فمثل هذا الأسلوب شائع ومعروف، ولا يمكن حصر كلّ ما جاء منه، غير أنّ إيراد بعض الأمثلة يكفي للتدليل على صحة ما ذهب إليه النحاة، وخطأ ما قرّره المرحوم الأستاذ الدكتور مصطفى جواد».

حتى إذا فرغ من ذكر بعض الشواهد الدالّة من الشعر والنثر على المطاوعة قال: «هذه أمثلة رمزية من الشعر والنثر تؤكّد مجيء هذا الأسلوب الذي أنكره الدكتور مصطفى جواد، وأنّه عربي فصيح».

وبذلك يتبيّن لنا أنّ الأساس العميق الذي اعتمد عليه الدكتور مصطفى جواد في تخطئة قول الناس: «تأسست المدرسة، وتأسس المعهد»، وهو إنكار المطاوعة = لا ينهض. وما قاله من أنّ الفعل «تأسس» خاصٌّ بما يقوم بنفسه، هو تصوّرٌ مجرّد محض منصرف عن بئر المجاز. ولو كوى رأيه بشيء من المطاوعة، وكان منها على وفاق، لأدرك أنّ الفعل«تأسس» لا يقتصر على ما يقوم بنفسه، وأنّ ما لا يقوم بنفسه له فيه نصيب؛ فالمطاوعة منفذ فسيح صحيح

للمجاز، يخرج به الكلام أحياناً من حدّ الحقيقي (الحرفيّ) إلى فسحة المجاز، بحيث يكون من السائغ الفصيح أن تسند الفعل إلى ما لا يقوم بنفسه.

وبذلك أيضاً يمكن أن «يفكّك» القارئ ما قاله الزعبلاوي، من اشتراط إمكان استجابة فاعل الفعل المطاوع لفعل الفعل الآخر، وهو أثارة من رأي الدكتور جواد وامتداد له.

ثمّ إنّ التعبير عن مثل ذلك في القرآن الكريم وغيره بالفعل المبني للمجهول «أُسِّسَ» دليلٌ على صحّة التعبير بالمبني للمجهول فيه، لا على منع الوجه الآخر «تأسَّسَ». ومنع ذلك في رأيي وتغليطه ينبغي أن يكون بدليل صحيح؛ ينصّ عليه العلماء نصّاً، أو يكون فيه ما يخالف قوانين العربية وقواعدها مخالفة واضحة بيّنة.

وإلى ذلك، ليس لنا أن ننبز ذلك بأَنه من اللغة العاميّة، أو أن نقلّد الرصافي ونقول بأنّه زائر غريب ليس من أصل العربية، جاءنا من اللغة التركيّة، وقد جاء في كلام بعض العلماء والأدباء القدماء. وهذه أمثلة دالّة على ذلك:

- ورد في عبارة المقدسي (ت نحو ٣٥٥هـ)[1]: «ثم تأسّس أساس القصر، وتمكنت قواعده وارتفعت ساقاته وأعراقه؛ حتّى إذا تطاولت حيطانه وتكاملت أركانه وتطايرت اللبن، ...».

- وفي كلام أبي المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ)[2]: «فقد تأسس الشرعُ على أن الجلّاد لا ينتاط به غرمٌ ولا طِلْبَة، وأمرُه من النوادر؛ فإنه قاتلٌ مباشر مختار،...».

- وفي كلام لسان الدين بن الخطيب (ت٧٧٦هـ)[3]: «نظم كما تنفّس الصبح عن نسيمه، ونثر كما تأسس الدّر بتنظيمه،...».

- وفيه[4]: «ولنا فيكم - علم الله - ودٌّ تأسس بناؤه، وكرمت أنباؤه،...».

---

(١) البدء والتاريخ، المطهر بن طاهر المقدسي، ١/ ٦٨.

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك الجويني، ١٧/ ٣٤٤، وانظر فيه أيضاً: ٨/٥٥٨.

(٣) الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين بن الخطيب، ٢/ ٢٥٠.

(٤) ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، لسان الدين بن الخطيب، ٢/ ٣٠.

- وفيه أيضاً[1]: «ومقامكم الأبوي هو المستند الأقوى، والمورد الذي ترده آمال الإسلام فتروى، وتهوي إليه أفئدتهم فتجد ما تهوى، ومثابتكم العدة التي تأسَّست مبانيها على البر والتقوى».

- وفي شعر ابن زمرك (٧٩٣هـ)[2]:

ومَنْ نَسَبَ الفتح المبين ولادةً ... إليه بغير الفخر لم يتأسّسِ

بعثت بميمون النقيبة في اسمه ... خلود لعزّ ثابتٍ متأسّس

وهذه الأمثلة من كلام الأدباء والعلماء القدماء التي أُسنِد الفعل **«تأسّس»** فيها إلى ما لا يقوم بنفسه من جامد (غير حيّ) أو اسم معنى، أو تعلق فيها بشيء من ذلك بعضُ صفاته **«متأسّس»** = دالّة على قديم استعمال هذا الوجه، وهي تؤذن بصحّة ما جرت به عبارةُ المحدثين، وتؤيّد رأي من صحّح هذا الاستعمال من المعاصرين.

---

(١) المصدر السابق، ١/ ٤٦١، وانظر فيه أيضاً: ٢٧١. ومن أمثلة ذلك في كلام لسان الدين بن الخطيب ما تراه في نفح الطيب: ١/ ٤٨٠، ٤٣٩، ٢٩٢، ٤/ ٤٢٩.

(٢) انظر: نفح الطيب ٧/ ١٧٩.

انشغل به، وعنه

ممّا يُستعمَل في كلام الناس في زماننا الفعلُ «انشغَل» وتصريفاته ومشتقاته، يتعدّى بالباء إلى ما كان الاهتمام والاحتفال به، وبحرف الجرّ «عن» إلى ما كان الإهمال له والانصراف عنه. والمعروف من أمر النقّاد والمشتغلين في التصحيح اللغويّ تغليط ذلك؛ بحجّة أنّه لم يرد في معاجم العربيّة، ولم يُنقَل عن العرب.

وربّما كان الأستاذ أسعد خليل داغر (ت١٩٣٥م) أوّل من نبّه على ذلك، إذ ذكر[1] أنّ المتأخّرين بنوا الفعل «انشغل»؛ وعدّه خطأً؛ لأنّه لم يُسمَع عن العرب قطُّ.

وقد يخطر لك - وقد شهد الباحثون والمختصّون بنفي وروده وسماعه من العرب - أن تسوّغ استعماله بالقياس؛ لأنّ بناء «انْفَعَلَ» للمطاوعة من الفعل الثلاثي«فَعَل» غالب، وربّما كان عند بعض العلماء مقيساً. وبذلك صحّح (معجم الصواب

---

(١) تذكرة الكاتب، أسعد داغر، ١٠٢.

اللغوي) هذا الاستعمال، فقال[1]: «أقرَّ مجمع اللغة المصري قياسية «انفعل» لمطاوعة «فَعَلَ» المتعدي الدال على معالجة حسيّة. ولكن أورد ابن سيده في المخصص: «غَمَمْتُهُ فاغتمّ وانغمّ عربية»، وفي القاموس والتاج: «غمّه يغمّه غمًّا فاغتمّ وانغمّ، حكاهما سيبويه»، وأجاز المجمع نفسه «انعدم» مطاوعًا لـ «عَدِمَ» غير الدالّ على معالجة حسيّة؛ وعلى هذا يجوز اشتقاق «انفعل» لمطاوعة «فَعَلَ» الثلاثي المتعدي غير الدالّ على معالجة حسيّة كانشغل،...».

على أنّي أرى فيما يؤيّد القول بجواز استعمال هذا الفعل وصحّته كلمةً لأبي إسحاق الثعلبيّ (ت٤٢٧هـ) تُعَدّ بمنزلة النصّ فيه، وأمثلةً من كتب التراث دالّة على قديم استعمال هذا الفعل وتصريفاته:

- قال الثعلبيّ[2]: «يقال: سؤته فسيء مثل: شغلتُه فانشغلَ، وسررتُه فانسَرَّ».

---

(١) معجم الصواب اللغوي، د. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، ١ / ١٦٤.

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ٥ / ١٨٠.

«[1] وقال اللَّيْث : التحوُّس: الإقامة كأنّه يريد سفَراً ولا يَتَهَيَّأ لَهُ لانشغاله بشيء بعد شيء».

وفي خبر أبي دُلَف العجليّ (ت٢٢٦هـ) أنّه قال للحسن بن سهل ذي الرئاستين[2]: «مِثْلُكَ أطال الله بَقَاءَك لا يَنْشَغِلُ عن محمَّد بن عبد الملك».

ونقل العيني[3] عن أبي كامل فضيل بن الحسن الجحدري (ت٢٣٧هـ)، وسعيد بن أبي عروبة (ت١٥٦هـ) في شرح قوله: ﴿تَتَجَافَىٰ﴾: «أي: ترتفع، ومنه الجفا، لأنه يورث التباين، أي: يقطعهم انشغالهم بالله عَزَّ وجلّ والدعاء له، عن طيب المضجع؛ لما يأملون به».

---

(١) كما في تهذيب اللغة، الأزهري، (حاس) ٥/ ١٧١.

(٢) الطيوريات، انتخاب: أبي طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني، من أصول: أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري، ٤/ ١٣١٤.

(٣) شرح سنن أبي داود، العيني، ٥/ ٢٢٨.

وممّا نُقِل عن ابن سحنون (ت٢٥٦هـ) قوله[١]: «فلما انشغلت الخلفاء فيما انشغلت فيه؛ منهم من اشتغل بالحرب، ومنهم من اشتغل بالدنيا؛ ولَّوا القضاة،...».

وورد في خبر الخضر الذي رواه أبو الفرج المعافى الجريري (ت٣٩٠هـ)[٢]: «وبَعْلي مُنشغِل بالعبادة ولا حاجَةَ له في النّساء».

وقال أبو نواس (ت١٩٨هـ) في رواية[٣]:

ما لَكَ بالتُّرَّهـاتِ مُنْـشَغِلاً أفي يَدَيْكَ الأَمانُ مِنْ سَـقَر

وفي ما رواه التنوخيّ (ت٣٨٤هـ)[٤]: «فَلَمَّا صرت في بعض الممرّات، وأنا رجل طويل مبدَّن، وكنت قد حلقت رَأْسِي، وعليه

(١) النَّوادر والزِّيادات على ما في المدَوَّنة من غيرها من الأمهات، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد، ٨/١٣١.

(٢) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري، ٥٩.

(٣) هذه رواية الحماسة المغربية: مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجرّاوي، ٢/١٤١٦. ورواية الديوان (٢/١٦٧ - الطبعة الألمانية): مشتغلاً.

(٤) الفرج بعد الشدة، المحسن بن علي بن محمد التنوخي، ٣/١٨٦.

منديل خفيف، قد أطارته الرّيح، فانكشف، ولِعلَّة انشغال قلبي بأمري لم أردّ المنديل».

- وفي تفسير الثعلبي[1]: «وفيه: انشغلوا بأنفسهم».

وفيه عن القاسم في تفسير الأوّاب: «القاسم: هو الذي لا ينشغل إلّا بالله».

وهذه الأدلة عندي مؤيّدات صحيحة، لم تصدر عن أخطاء المكتبات الإلكترونية، أو عن تحريف المحقّقين وأخطائهم في الظاهر، وإذا لم تُلقِ في قلبك يقيناً بفصاحة هذا الاستعمال فإنّها تؤذن بصحّته وجوازه، وتدلّك في أقلّ تقدير على أنّه مولّد قديم، استُعمِل في زمن قريب من زمن الاحتجاج.

(١) تفسير الثعلبي، على التوالي: ٤/ ٢٣٢، ٩/ ١٠٤.

شـكّكَ

عدّ الدكتور إبراهيم السامرائي الفعل «شَكَّكَ» من الأبنية الجديدة في العربيّة المعاصرة، وقال[1]: «هذا فعل جديد بصيغة المضاعف، وكأنّ المعرّب يريد خصوصية دلاليّة لا تكون في الثلاثيّ «شكّ». يقال: يُشكِّك الرجل في قول صاحبه.

إنّ هذه الصيغة المضاعفة جديدة، لا نعرفها في فصيح العربية، ولكنّها في العربية المعاصرة مستعملة».

هكذا قال! وفي كلامه إجمال يحتاج إلى تفسير وتبيين: هل أراد الباحث بذلك أن ينفي استعمال الفعل «شكَّك» على إطلاقه، متعدّياً ولازماً في فصيح العربيّة، أم أراد أن ينفي استعماله لازماً متعدّياً بالباء وحدها، كما قد يوحي المثال؟

والذي أراه أنّ الكلام على وجهيه لا ينبغي أن يُسلَّم به؛ لأنّ ورود الفعل متعدّياً ممّا نصّ عليه اللغويون في المعاجم، وورد به الاستعمال.

---

(١) معجم ودراسة في العربية المعاصرة، د. إبراهيم السامرائي، ٣١ - ٣٢.

ومن نصوص اللغويين قول ابن سيده[1]: «وشكَّ في الأمر يشكُّ شكّاً، وشكَّكَهُ فيه، أنشد ثعلب:

مـن كَـانَ يـزعُم أَن سـيكتم حبّـه

حَتَّـى يـشكِّك فيـه فهـو كـذوب

أراد: حتّى يشكك فيه غيره».

وقال الرازي[2]:«الشَّكُّ: ضِدُّ اليَقينِ، وقد شَكَّ في كذا: من باب رَدَّ. و(تشَكَّكَ) و (شَكَّكَهُ) فيه غَيْرُهُ».

وفي (المحيط)[3]: «الشَكُّ: نقيضُ اليَقِين، شَكَّكَني أمْرُكَ، وأمْرُكَ يَشُكُّ عَلَيَّ».

وأمّا الوجه الآخر، وهو مجيئه على ظاهره غير متعدٍّ، فممّا ورد به الاستعمال قديماً. ومن أمثلته الدالّة:

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (ش ك ك) ٦ /٦٣٨ . والبيت الذي رواه هو وغيره للعباس بن الأحنف.

(٢) مختار الصحاح، الرازي، (ش ك ك).

(٣) المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد، (ش ك ك) ٦ /١٢١.

«[1] كان عبد الملك بن مروان إذا أراد أن يولّي رجلاً عَمَلَ البريد سأل عن صدقه ونزاهته وأَنَاتِه، ويقول: كذبه **يشكّكُ في** صدقه، وشَرَهُهُ يدعوه في الحقّ إلى كتمانه، وعَجَلتُه تهجم بمن فوقه على ما يؤثِـمه ويندمه».

وقال الغزالي (ت٥٠٥)[2]: «فكذلك قول هذا الغني الَّذي اسْتَرَقَتْهُ الشَّهَوَاتُ لا يُشَكِّكُ في صِحَّةِ أقوال الأنبياء والأولياء والْعُلَمَاءِ».

وقال[3]: «ولو لم يكن في مجاري هذه الكلمات إلا ما **يشكّك** في اعتقادك الموروث، لتنتدب للطلب، فناهيك به نفعاً، إذ الشكوك هي الموصلة إلى الحق. فمن لم يشكّ لم ينظر، ومن لم ينظر لم يبصر، ومن لم يبصر، بقي في العمى والضلال».

وقال الصفدي (٧٦٤هـ)[4]:

---

(١) البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، ٦/ ٤٢ .

(٢) إحياء علوم الدين، الغزالي،٣/ ٣٨١.

(٣) ميزان العمل، الغزالي، ٤٠٩.

(٤) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، ٢/ ٣٩٧ .

النهـــر مـــولى والنــسيم خديمــه

هـــذا كـــلام لـــست فـــيه أشـــكّك

ولـو لم يكـن في خدمـة النهـر انـبرى

مـــا كـــان يـــصقل ثوبـــه ويفـــرك

على أنّ الفعل «شكّكَ» في هذا الوجه يمكن أن يردّ إلى الوجه الأوّل، ويُحمَل على أنّه متعدٍّ بنفسه حُذِف مفعوله، كما حمل العلماء الفعل «شكّكَ» في قول العباس بن الأحنف:

مَــنْ كــانَ يَــزعمُ أنْ سـيكتُم حُبَّــه

حتَّـــى يُـــشَكِّكَ فيـــه فهـــو كَـــذوبُ

وأنّه أراد: حتّى يشكّك فيه غيرَه.

وعليه أيضاً يمكن أن يُحمَل قول المعاصرين: «يشكّك الرجلُ في قول صاحبه»، ويكون التقدير: يشكّك الرجلُ نفسه في قول صاحبه، أي: أنّه لتمكّن الشكّ منه وشدّته جعل نفسه تشكّ فيه، كأنّه يجرّد من نفسه نفساً أخرى يدفعها إلى الشكّ فيه

دفعاً. على أنّ حمل ذلك على الجعل والتعدية لا يحرم الفعل معنى المبالغة والتكثير.

وعلى أيّ حال كانت كلمة الدكتور السامرائيّ فيما وقع في كلام المعاصرين من استعمال الفعل «شكَّكَ» قولاً أُلقي على عواهنه، دون بحث أو مراجعة، فيه من الحكم ما قد يوسوس لبعض الناس - ولا سيّما الذين تحرّكهم (حساسية) معيّنة تدفعهم إلى (النقاء) اللغويّ - إلى الزهد في استعماله والنفور منه، دون حقٍّ؛ لأنّ هذا الفعل بهذه الصيغة من الصحيح الفصيح المعرق، الذي نصّت عليه معاجم العربيّة نصّاً، واستعمله القدماء استعمالاً لم تخالطه ريبة، ولم يُزرِ به متسقِّط.

خاتمة

هذه الجولة التي تناولت بعض ما ندّ عن بعض المعاصرين من (أقاويل لغوية معاصرة) في بعض الألفاظ والأساليب والتراكيب تدلّك على جملة من النتائج، منها:

- أنّ التصدّي للفتوى اللغويّة والاشتغال بالتصحيح اللغويّ صنعةٌ دقيقة، تحتاج إلى علم صحيح ومنهج محكم ودراية وحكمة. وليس من العلم والحكمة أن تُلقى الأحكام في هذا الباب على عواهنها دون دليل صحيح أو بيّنة مقنعة.

- أنّ معاجم العربيّة لم تستوعب كلّ ما تكلّم به العرب القدماء واستعملوه من ألفاظ العربيّة وتراكيبها، وأنّ للغة العربيّة إمكاناتِ خلق وإبداع لا تُحدُّ، ولا تحصرها المعاجم؛ ومن ثَمّ لم يكن من العلم أن يُنبَزَ كلُّ ما لم يكن في المعجم ويُزرى به ويُعاب، ويعادى. بل ينبغي أن يُرَى بعلم ومنهج وحكمة. وهذا من العلم الذي ينبغي أن يقرّ في نفوس الناس يقيناً.

- الحكم على بعض ما يجري على ألسنة الناس من ألفاظ وأساليب وتراكيب بـ «المعاصرة»، أو بأنّ فيه شيئاً من اللغات الأخرى انتقل إليه بـ«الترجمة الحرفيّة»؛ وقطعُ صلة ذلك بالنسيج اللغوي العربي القديم = لا ينبغي الانتهاء إليه إلّا بعد بحث واستقراء وتتبّع واستدلال صحيح.

- وصف «المولّد» بالتوليد على إطلاقه وصفٌ زمنيّ محض دالٌّ على (كائن لغوي) خُلق في غير زمن الاحتجاج، فلا ينبغي أن يُتّخذ راية تشنيع وتنقّص وإزراء إلّا إذا دلّ كلام القدماء على ذلك الحكم (السلبيّ) نصّاً أو إشارة، أو كان فيه خروج ظاهر على ضوابط العربيّة وقواعدها القطعيّة.

- اقتصار مظانّ العربيّة أو بعضها على وجه من وجهين أو أكثر من وجوه الاستعمال على إطلاقه دليلٌ على صحّة الوارد فيها وفصاحته وسماعه، وليس دليلاً على منع المتروك وتغليطه؛ إلّا أن يكون في ذلك الوجه المتروك دليل منع معروف نصّاً أو إشارة، أو أن يكون فيه ما يخالف قواعد العربية الثابتة القطعيّة مخالفة واضحة بيّنة، لا تحتمل التأويل.

وإنّ من المناسب التنبيه على أنّ الخوض في هذا الباب ينبغي أن يراعي لطف اللغة العربيّة وشجاعتها، وسماحتها، فاللغة - ومنها اللغة العربية الحيّة الطموح - ليست كتلة جامدة توزن بما توزن به الصخور، وتقدّر تقديرات حسابيّة ثابتة.

المصادر والمراجع:

- الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين ابن الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ.
- أحكام القرآن للشافعي، جمع البيهقي، كتب هوامشه: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.
- إحياء علوم الدين، الغزالي، دار المعرفة - بيروت.
- الأخبار الطوال، أبو حنيفة الدينوري، تح: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربي - القاهرة، ط١، ١٩٦٠م.
- الاستدراك على قل ولا تقل، صبحي البصام، مطبعة المعارف - بغداد ، ط١، ١٩٧٧م.
- الاشتقاق، ابن دريد، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١.
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تح: مجموعة من المحققين، دار صادر - بيروت، ط٣، ٢٠٠٨م.
- الأم، الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٩٩٠م.
- الأوراق قسم أخبار الشعراء، أبو بكر الصولي، شركة أمل، القاهرة،١٤٢٥هـ.
- بحوث وتحقيقات لغوية متنوعة، أحمد العوامري، مجلة مجمع اللغة العربيّة الملكي، القاهرة، ١٩٣٤.
- البدء والتاريخ، المطهر بن طاهر المقدسي، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد.

- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٩٥٧.
- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، تح: د. وداد القاضي، دار صادر - بيروت، ط١ ، ١٩٨٨م.
- البغال، الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت،ط٢، ١٤١٨هـ.
- تاريخ دنيسر، الطبيب أبو حفص عمر بن الخضر بن اللمش، تح: إبراهيم صالح، دار البشائر - دمشق، ط٢، ١٩٩٢م.
- تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، الطبري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط٢، ١٩٦٧م.
- تذكرة الكاتب، أسعد داغر، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة - القاهرة.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسي، تح د. حسن الهنداوي، دار كنوز إشبيليا - الرياض، ط١، ٢٠١١م.
- التطور اللغويّ التاريخيّ، د. إبراهيم السامرائيّ، دار الأندلس - بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
- تفسير الراغب الأصفهاني، الجزء الأول (المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة)، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب - جامعة طنطا، ط١، ١٩٩٩م.
- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري، تح: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

- جمهرة اللغة، ابن دريد، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- جواهر القرآن ونتائج الصنعة، جامع العلوم الباقولي، تح: د. محمد الدالي، دار القلم - دمشق، ط١، ٢٠١٩م.
- الجوع، ابن أبي الدنيا، تح: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار ابن حزم، بيروت،ط١، ١٩٩٧م.
- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، تح: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة- ط١، ١٩٦٧م.
- حلية الأولياء، أبو نعيم الأصبهاني، السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٩٧٤م.
- الحماسة المغربية: مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجرّاوي، تح: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ط١، ١٩٩١م.
- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.
- الديارات، الشابشتي، تح: كوركيس عواد، دار المدى - دمشق، ط٣، ٢٠٠٨م.

- ديوان الأمير الفارس أسامة بن منقذ، دار صادر - بيروت ، ط١، ١٩٩٦م.
- الرسالة القشيرية، عبد الكريم بن هوازن القشيري، تح: د. عبد الحليم محمود، د. محمود بن الشريف، دار المعارف - القاهرة،
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، السهيلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٩م.
- ريحانة الكتاب ونجعة المنتاب، لسان الدين ابن الخطيب، تح: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١ ، ١٩٨٠م.
- شرح سنن أبي داود، العيني، تح: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٩٩٩م.
- شرح الرضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس - بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تح: أحمد شاكر، دار المعارف - القاهرة - ط٢، ١٩٦٧م.
- العجّاج: حياته ورجزه، د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس - دمشق.
- العربية تاريخ وتطور، د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المعارف - بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- العقد الفريد ،ابن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ.
- الطب النبوي، أبو نعيم الأصبهاني، تح: مصطفى خضر دونمز التركي، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٦م.

- طبقات الشعراء، عبد الله بن محمد ابن المعتز العباسي، تح: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف - القاهرة، ط٣.
- طبقات الصوفية، أبو عبد الرحمن السلمي، تح مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- الطبقات الكبرى، ابن سعد، تح إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط، ١٩٦٨م.
- الطيوريات، انتخاب: أبي طاهر السِّلَفي، من أصول: أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض،ط١، ٢٠٠٤م.
- الفرج بعد الشدة، المحسن بن علي التنوخي، تح: عبود الشالجي، دار صادر - بيروت، ١٩٧٨م.
- قل ولا تقل، د. مصطفى جواد، دار المدى للثقافة - دمشق، ٢٠٠١م.
- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- كتاب الألفاظ والأساليب: الجزء الأول، مجمع اللغة العربية في القاهرة، إعداد: محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، ١٩٧٧م.
- كتاب الزهرة، محمد بن داود الأصبهاني، تح د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار - الزرقاء، ط٢، ١٩٨٥م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، تح: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

- الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تح: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- لغة الجرائد، إبراهيم اليازجي، المكتبة المحمودية التجارية - مصر.
- لطائف الإشارات= تفسير القشيري، عبد الكريم بن هوازن القشيري، تح: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، ط٣.
- المباحث اللغوية في العراق، د. مصطفى جواد، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٥.
- المبسوط، السرخسي، دار المعرفة - بيروت،١٩٩٣.
- المحبّر، محمد بن حبيب، تح: إيلزة ليختن شتيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- المحرر الوجيز، ابن عطية، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- المحيط في اللغة، الصاحب بن عبّاد، تح: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- مختار الصحاح، الرازي، اعتنى به د. أيمن الشوا، دار الفيحاء ودار المنهل ناشرون - دمشق، ط١، ٢٠١٠م.
- معجم أخطاء الكتّاب، صلاح الدين الزعبلاوي، عني به د. مكي الحسني و أ. مروان البوّاب، دار الثقافة والتراث - دمشق، ط١، ٢٠٠٦.

- معجم الصواب اللغوي، د. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب - القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- معجم ودراسة في العربية المعاصرة، د. إبراهيم السامرائي، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- معجميات، د. إبراهيم السامرائي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت، ط١، ١٩٩١.
- معرفة السنن والآثار، البيهقي، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي، دار قتيبة - دمشق وبيروت، دار الوعي - حلب ودمشق، دار الوفاء - المنصورة والقاهرة، ط١، ١٩٩١م.
- المغرب في حلي المغرب، ابن سعيد المغربي الأندلسي، تح: د . شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط٤.
- المغني، ابن قدامة، مكتبة القاهرة،١٩٦٨م.
- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تح: صفوان الداوودي، دار القلم - دمشق، الدار الشامية - بيروت، ط ٤ ، ٢٠٠٩م.
- موقع مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية www.m-a-arabia.com باب فتاوى لغوية.
- ميزان العمل، الغزالي، حققه وقدم له: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٤ م.
- نفح الطيب، المقري، تح د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

- نقص الاستقراء وتضارب الآراء وأثرهما في فساد الأحكام اللغوية، د. فوزي الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع٤٤، ١٩٩٣م.
نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك الجويني، حققه وصنع فهارسه: د. عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، ط١، ٢٠٠٧م.
- النَّوادر والزِّيادات على ما في المدَوَّنة من غيرها من الأمهات، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي، ج٨، تح: محمد الأمين بوخبزة، دار الغرب الإسلامي - بيروت ط١، ١٩٩٩م.
- الهوامل والشوامل، أبو حيان التوحيدي، وأبو علي مسكويه، نشره أحمد أمين، والسيد أحمد صقر، الهيئة العامة لقصور الثقافة - القاهرة، ٢٠٠١م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، تح أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ٢٠٠٠م.
- الوسيط في المذهب، الغزالي، تح: أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، دار السلام - القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، الثعالبي، تح د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

فهرس المحتوى

الصفحة

د. عبد النَّاصر إسماعيل عسَّاف

- مواليد مدينة الحراك في ريف درعا ١٩٦٥م.
- مدرِّس النَّحْو والصَّرْف في جامعة دمشق.
- عضو عامل في مجمع اللغة العربيَّة بدمشق.
- عضو هيئة تحرير مجلّة التُّراث الشّعبيّ الصّادرة عن وزارة الثَّقافة.

مِن مؤلَّفاته:

- من صحيح القول وفصيحه ألفاظٌ وأساليب أُثير حولها غبار، الهيئة العامّة السوريّة للكتاب ٢٠١٧م.
- النَّحو وتاريخه، منشورات جامعة دمشق ٢٠١٢م. **(بالاشتراك).**

صدر من سلسلة قضايا لغويَّة

الرقم	اسم الكتاب	المؤلف
١	مِنْ صحيح القول وفصيحه أَلفاظٌ وأَساليبُ أُثير حولها غبار	د. عبد النَّاصر عسّاف
٢	الكناية المعاصرة والأساليب الحديثة	د. محمد رضوان الداية
٣	التَّرجمة المشوَّهة وفوضى المصطلح اللِّسانيِّ	د. وليد محمَّد السراقبيّ
٤	التنمية اللغوية طريق إلى المعاصرة	د. ممدوح خسارة
٥	الموروثُ اللُّغويُّ وأَثَرُهُ في بناء اللُّغة	د. محمَّد موعد
٦	مصطلحات مخاتلة مصطلح «الأدب العالمي» أنموذجاً	د. راتب سكر
٧	جَداوِلُ بُحورِ الشِّعرِ العَرَبِيّ	د. مُحَمَّد شفيق البَيْطَار
٨	سيمياء لغة الجسد دراسة دلاليَّة تواصليَّة	د. وليد محمد السراقبي
٩	مِنْ سمات اللُّغة العربيَّة ولطائفها	د. محمود السّيّد
١٠	اللُّغة العربيَّة بين التَّشدُّد والتَّيسير	د. ممدوح محمد خسارة
١١	من أَساليب البيَان والتَّبيين في اللُّغة العَرَبيَّة	د. أيمن الشَّوَّا
١٢	التَّشبيهُ الضِّمنيُّ (وَقائِعُ و دَلائِل)	د. منيرة محمّد فاعور
١٣	اللُّغة العربيَّة في زمن العولمة التَّحدِّيات والآفاق	د. وفيق محمود سليطين
١٤	أسلوب التضمين بين النَّحْويِّين والبلاغيِّين	د. محمود الحسن

١٥	مِنْ دلالات الفعل في العربيَّة	د. عصام درار الكوسى
١٦	الإِقواء في الشِّعر العربي	د. مزيد إسماعيل نعيم
١٧	أَثَرُ الصُّورة الشِّعريَّة في البيَان شعر طَرَفَةَ والعبَّاسِ بْنِ الأَحنفِ أُنموذجاً	د. خلدون صبح
١٨	مخالفة القياس شعر الأعشى مثالاً	د. مُحمَّد شَفيق بن خالد البَيْطَار
١٩	علامات الترقيم في اللغة العربية	حسام الدين خضور
٢٠	القلة والكثرة في جموع العربية	د. محمد عبدو فلفل
٢١	الاستعارة المتوحشة	د. هايل محمد الطالب
٢٢	تحقيق في المعرب «شعر حسان بن ثابت مثالاً»	د. خليل عبد العال
٢٣	في المصطلح النقدي القديم	د. حمود يونس
٢٤	الحداثة ودلالالتها الفكريَّة والأدبيَّة	د. ماجدة محمد حمُّود
٢٥	معاني الزيادة في أبنية الأفعال وعلاقتها بالتعدي واللزوم	د. محمود الحسن
٢٦	صيغة التفضيل في النقد العربي القديم	د. عبد الكريم محمد حسين
٢٧	التذوق وأثره في فهم المعنى	د. محمّد عطا موعد
٢٨	الضرورة الشعرية ما لها وما عليها	د. عصام درار الكوسى
٢٩	الأسلوبية الصوتية وتحليل الخطاب	د. وليد محمد السراقبي
٣٠	أقاويل لغوية معاصرة	د. عبد النَّاصر عسَّاف

الطبعة الأولى / ٢٠٢٠م

كلمة الغلاف

التَّصدِّي للفتوى اللُّغويَّة والاشتغالُ بالتَّصحيح اللّغويّ صَنْعَةٌ دقيقةٌ، تحتاجُ إلى علمٍ صحيحٍ ومنهجٍ مُحْكَمٍ ودراية وحكمة. وليس من العِلْمِ أَنْ تُلْقَى الأحكام في هذا الباب على عواهنها دون دليلٍ صحيحٍ أَوْ بَيّنة مُقْنعة.

ذلك أَنَّ معجمات العربيّة لم تستوعبْ كلّ ما تكلّم به العربُ القدماءُ واستعملوه من ألفاظ العربيّة وتراكيبها، وأَنَّ للغةِ العربيّة إمكاناتِ خَلْقٍ وإبداعٍ لا تُحَدُّ، ولا تحصرها المعجمات، ومِنْ ثَمَّ لم يكنْ من العلم أَنْ يُنْبَزَ كلُّ ما لم يكنْ في المعجم ويُزْرى به ويُعاب، ويُعَادى.

عالج هذا الكُتَيِّبُ جملةً من الأساليب والألفاظ التي خَطَّأَها معاصرون، ولها في العربيّة أصولٌ فِصاح، ويجدُ النَّاظر في هذه المعالجة أَدب الإفتاء اللّغويّ الذي يُلْقي في صدره بَرْدَ اليقين.